على هامش الصراحة

استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

■ إحسان شمران الياسري

قبل أربعة عقود باشر الراحل (شمران الياسري - أبو كاطع) بمشروع جميل لإعداد القاموس الريفي. ولم يكتمل هذا المشروع الذي كان مشروع العمر بالنسبة له.. ولجمال اللغة التي كتب بها، ولطول مواده قياسا بحجم العمود المخصص، فقد آثرنا تجزئة نماذج من هذا القاموس الريفي الى عدد من الاجزاء حسب الحال.

راس!

(الجزء الاول)

إذا عرفنا إن لكل شيء راسه: الإنسان والحيوان، والبصل والفجل، والشهر والسنة، والحكمة و(البلاء)، وجب أن نقدر صعوبة تحقيق هذا اللفظ: حينما ورد في الشعر والمأثورات والتراكيب، وأصعب من ذلك اختصار ما هو محقق لملاءمة هذا الحيز المخصص للقاموس الريفي:

رأس البصل. من أقوالهم: (مو كل راس راس) ومن حكمهم: (راس بصل يخيس تغار) تقال عن القدوة السيئة. وأصلها إن رأس البصل الفاسد إذا لم ينتبه له الفلاح، او ربة البيت سرعان ما يفسد الرؤوس المجاورة. ولا حاجة لإعلامكم بحكاية انتِ العزيزة يا ام راس البصل!!).

راس الخيط. يقال لمن اهتدى لأمر، او ابتدأ بداية حسنة: (لزم راس الخيط). وللحث على الإفادة من الوقت: (اعجد راس الخيط لا تفوتك نفذه) في المدينة يقولون (راس الشليلة) وعن الأمور المعقدة، او الفوضى، يقولون (شليلة وضايع راسها).

راس الجدر. اول كمية تؤخذ من قدر الطعام. يصفون المدلل بأنه (يأكل من راس الجدر). وتقول النساء ذما لإحداهن: (الخارمة تاكل من راس الجدر) لان القاعدة عندهن بقاء ربة البيت مع آخر من يأكل من العيال. ويقال: (چاي من راس القوري) ويطلب الزبون من عامل المقهى (الچاي) الشخين فيقول: براسه) ويقولون عن الثري المقتدر (ما ياكل من الراس غير عيونه).

راس تتن. يقصد به عملية إعداد (النارجيله) يقول الزبون لعامل المقهى: (راس تتن) او يبادر صاحب المقهى، حالما يجلس الزبون، بالمناداة على العامل: (فد راس تتن لعمك).

وكانوا إلى عهد قريب يسخرون من رجل يطرح فكرة مضحكة (مثلا) بقولهم (تعال جيب له راس تتن).

راس الطول. بداية (لفة) القماش التي تحمل اسم وعلامة المصنع، يتجنبها الفلاحون عند شراء الثياب، ومن مأثوراتهم (معميلك يضم لك راس الطول).

راس المخدة: الشرشف الذي يغطي احد طرفي الوسادة. ومن الوسائد ما يتألف شرشفها من قطعتين او ثلاث. ولذا يشكو المتوحد فيقول (راسي وراس المخده) ويوصف النؤوم بأنه (بس يحط على راسه عالمخدة).

راس مال. يقولون عن الحرامي: (الظلمة راس ماله) ومن مأثورات أهل (الحي): يبيع ويشتري وضاح راس المال منه طاح) (ولها حكاية طويلة). وثمة حكاية أخرى تروى في الحي عمن سئل عن (رأسماله) وفيها إيماءات داعرة!!

راس الغنم. الرأس يطلق على الحيوان ذاته، وأكثر هذا الاستعمال في المواشي فيقال (أربعين راس غنم) وعند الغنامة معنى آخر لقولهم (راس الغنم) ويقصدون طليعة القطيع. ودائما لكل قطيع غنم رأس يتقدمه إلى المرعى. ويقولون عن الشخص المعاند (فلان راس) لكنهم لا يقصدون الذم كقولهم عن الأرعن (رأس بغل)، أما المدح الصريح عندهم فهو (فلان راس حربه): من يتقدم جماعته بشجاعة. لان الحملان (صغار الغنم) تعزل في مكان وتربط بوضع الرأس في (الربيج) وصاروا يكنون المتورط (طب راسه بالربيج).

راس الدسته. يشبهِ القول في أيامنا هذه: على رأس القائمة. فإذا بلغ احدهم انه اغتيب من جماعة يقول (هاي براس الدسته) بمعنى لم أفاجأ.

راس العصفور: نوع من الكباب، الواحدة لا تكبر رأس العصفور، يطبخ ويقدم مع مرقته (عرفته بيوت الشيوخ وأثرياء الفلاحين) ولذا يشيع بينهم هذا المأثور (حسون ياكل راس العصفور وأبو العفص يغسل الجدور).

راس براس. تعني المقايضة. وتعني (لا ربح ولا خسارة) وفي المأثور إن أحد القادة قال – أثناء المعركة – من جاءني برأس فله خمسمائة درهم فبرز رجل وقتل رجلا من العدو، فأعطاه خمسمائة درهم، ثم برز ثانية فقتل، فبكى أهله عليه، فقال الفرزدق: أما ترضون أن يكون رأس برأس وزيادة خمسمائة؟ فذهبت مثلا.

راكب راسه. المعتد بنفسه، حد الغرور. ويقال لسادر في غيّه.

على راسي: تقال مدحا للمخاطب وللغائب، وقد يكني به لمن دبر أمرا محكما. كأن يقال: اللص سرق كذا ألفا من الدنانير ولم يقبض عليه، وهنا يكون جواب السامع (على راسي!)

ويقول الواحد إذا تعرض لإساءة (تراب براسي). ومن الشائع في ريف الجنوب: (تراب براسك والي، جبّير يورث من شطبك) أصلها إن والي (بشتكوه) الذي طرد إلى الأراضي العراقية، واستقر لاجئا، في محافظة ميسان.. جاءه يوما الفلاح (جبّير) وأشعل سيكارته من شطبه دون استئذان!.

ويقال استخفافا، او تساؤلا – فيه شيء من التحدي –: (براسه تيله؟) والتيلة علامة كان يضعها ضباط الجيش العثماني في أغطية رؤوسهم.

ويقول الواحد عن الملحف، او الثرثار الثقيل (أكل راسي) ويوصف الحيّي (حاط راسه بالكَاع)

ويقال عن العصبي (راسه حار)

ولمن تخلص من مشلكله: (راسه بارد)

ويقولون عمن اغتر وطغى (اندار راسه)

ويقال أيضا عمن لعبت برأيه النمائم والوشايات. وللإجابة عن تساؤل (مثلا) كيف تحول فلان من موقفه يقولون: (انترس راسه) وأحيانا يستعملون هذا التركيب لوصف من تطامن إلى شيء كان ينكره. ويوصف المتملق (محبب الروس)

اما الشاطر، او الحذر فيوصف بـ (تذبه على راسه يطيح على رجليه).

ويقول المبالغ في تهديده ووعيده لخصم (أكسر راسه)

ويوصف الجمع الحاشد بـ (تذب الدخن يوكَع على روس)

ويقال عن كثير المشاغل (ما عنده وكت يحك راسه). ويمزح الحلاقون فيما بينهم بالسؤال: (أشجم راس؟) وآخرون يلغزون بالسؤال!

حـالـة مـنـح واكـتـسـاب الجـنـسـيـة الـعـراقـيـة

شكلت الجنسية معيارا ووصفا لرابطة قانونية تربط الفرد بالدولة، من خلالها يصبح الفرد مواطنا لتلك الدولة، ومعيارا للتفرقة بين المواطن الوطني والأجنبي، وتتحقق التزامات وحقوق على الفرد والدولة معا، وعرفتها المادة (١٨ / اولا) من الدستور العراقي بانها حق للمواطن، وأعتبرها الدستور أساسا ومعيارا لتحديد مواطنته، ولايمكن ان يكون أي انسان دون جنسية لأن الحال سيجعله عديم الجنسية وهي حالة لايمكن الإقرار بها في القانون الدولي ، لتعارضها مع المبادىء والنصوص التي نصت عليها القوانين الدولية والتزمت بها جميع الدول في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مما يجعل معالجة حالة توطين من لاجنسية له امرا مهما وانسانيا .

■ زهير كاظم عبود

ووفقا لتلك المعايير يترتب للمواطن حقوق مدنية وسياسية بمقتضى الدستور يتساوى في واجباته الوطنية بمقتضاها مع غيره من المواطنين ، وفي الحقوق التي يجب على الدولة أن توفرها له ، كما اعتبرت الجنسية ركنا اساسيا من اركان الدولة ، حيث يتمتع مجموع المواطنين في أي دولة بجنسيتها ويتم تحديد الضوابط القانونية وفقا لذلك ، كما تشكل الجنسية سببا اساسيا من اسباب ديمومة الدولة ووجودها . وعلى هذا الأساس فإن الجنسية وأن كانت حقا للمواطن العراقي يتمتع بها حال ولادته بالشروط التي حددها القانون ، الا أن هذا الحق وبمجرد تحققه يتم وفقه اعتبار الفرد مواطنا تابعا للدولة العراقية ، يلتزم بالواجبات المقررة في الدستور والقوانين ، ويتحمل موجباتها ، ويتمتع بكافة الحقوق ايضا ، وفي سبيل تنظيم هذه الحالة فان الدولة تلجأ غالبا لمسألة تنظيم قضية الجنسية ، باعتبار أن تنظيم الحقوق من بين أهم موجبات الحقوق الاساسية في الدستور ، وتنظم قضية الحقوق قواعد قانونية تقرر كيفية منح الجنسية واكتسابها ومايترتب عليها من آثار سياسية واجتماعية وقانونية .

وحصول الفرد العراقي على الجنسية يجعله متساويا مع جميع المواطنين العراقيين امام القانون ، حيث له الحق في الحياة والامن والحرية ، كما يتمتع بتكافؤ الفرص والحق في الخصوصية الشخصية ، والجنسية تمنح للفرد الطبيعي وللشخص المعنوي (الاعتباري) أيضا ، وعالج القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ الحالات التي يتم فيها منح الجنسية للشخصيات المعنوية من الشركات والجمعيات والسفن والطائرات العراقية.

ووفقا لما تقدم فهناك من يكتسب الجنسية كسبا لاحقا تبعا لتبدل سيادة وارتباط الدولة ، كأن تصبح الدولة أقليما كونفيداليا يرتبط مع دولة أخرى لتكوين كيان مستقل ، او تنسلخ بعض اجزائها عن الدولة إما لتصبح كيانا مستقلا بذاته او لترتبط بكيان آخر ، اضافة الى ان بعض الدول يكتسب بموجبها الشخص الاجنبي الجنسية بمجرد اقامته فيها مدة محددة اقامة قانونية او بمجرد ولادته فيها .

ووفقا لما تقدم فإن الحصول على الجنسية يكون بطريقين ، الأول الحصول على الجنسية الأصلية التي تمنح بمجرد ولادته ، ورابطة الدم بين مكتسب الجنسية وبين شخص آخر يرتبط به رباطا قانونيا يبيح له الحصول على نفس الجنسية ، إضافة إلى مكان الولادة الذي يمكن معه ان يحصل الانسان على الجنسية في حال ولادته فيه دون اعتبار لمكان ولادة الابوين ، وهناك من الدول من أخذ برابطة الدم دون المكان او المكان دون رابطة الدم ، وهناك من أخذ بهما معاً .

وثمة من يكتسب الجنسية العراقية بارادته الحرة ، بناء على طلبه وبموافقة السلطات العراقية المختصة وفق الشروط المحددة في القانون ولها حق التقدير في هذا الجانب ، ولوزير الداخلية المختص ان يعتبر من ولد في العراق وبلغ سن الرشد فيه من اب غير عراقي مولود فيه ايضا وكان مقيما بصورة اعتيادية وقانونية عراقيا . وله ايضا ان يعتبر من ولد خارج العراق من ام عراقية واب مجهول النسب او لاجنسية لديه عراقيا اذا تقدم بطلب اختيار الجنسية العراقية خلال مدة سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد القانونية المعتبرة في القانون العراقي ، وللوزير ان يقبل تجنس غير العراقي المتزوج من امرأة عراقية الجنسية اذا كان بالغا سن الرشد ودخل العراق بصورة مشروعة واقام فيه بشكل قانوني مدة لاتقل عن عشر سنوات متتالية، وان يكون حسن السلوك والسمعة ولم يتم الحكم عليه بجناية او جنحة مخلتين بالشرف وله سجل اجرامي وذلك حفظا لأمن وسلامة المجتمع، وان تكون له وسيلة معروفة وواضحة وان يكون سالما من الامراض الانتقالية والعاهات بعد ان يؤدي اليمين القانونية المقررة، ويتمتع غير العراقي بمقتضى نص الفقرة اولا من المادة (٩) من قانون الجنسية، والذي يحصل على الجنسية العراقية بطريق التجنس بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن العراقي الا ما يستثنى بنص قانوني صريح.

ومن المعروف ان الفرق بين اكتساب الجنسية عن التجنس يتحدد في اكتساب الجنسية بالتبعية عند الولادة بشكل طبيعي ، اما التجنس فهو حصول مركز قانوني يجعل الفرد عراقيا وفق شروط محددة قانونا، يشترط فيه بلوغه سن الرشد وموافقة الدولة اضافة الى تأديته يمينا محددة في القانون في حين أن الاكتساب لايحتاج الى اليمين ولا لموافقة الدولة.

ولابد من توفر اركان أساسية للجنسية، وهي وجود الدولة ووجود الفرد ووجود علاقة ورابطة قانونية بين الفرد والدولة ، واذا كان الدستور العراقي اعتبر الجنسية العراقية حقا لكل مواطن، وعده اساسا لمواطنته، فإن المادة الثالثة من قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ اعتبرت عراقي الجنسية كل من حصل على الجنسية العراقية بموجب احكام قانون الجنسية العراقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٤ (الملغي)، وبموجب قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣، وقانون منح الجنسية العراقية للعرب رقم (٥) لسنة ١٩٧٥، وقرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) الخاصة بمنح الجنسية العراقية.

وعد الدستور بمقتضى نص الفقرة ثانيا من المادة (١٨) عراقيا كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية، ووفقا لهذا فان قانون الجنسية اعتبر المادة (٣) منه العراقي كل من:

ولد لأب عراقي

ولد لأم عراقية

ومن ولد في العراق من ابوين مجهولين ويعتبر اللقيط الذي يعثر عليه في العراق مولودا فيه مالم يقم الدليل على خلاف ذلك .

وللوزير المختص ان يعتبر من ولد خارج العراق من ام عراقية وأب مجهول او لاجنسية معروفة له عراقيا بالشروط التي حددتها المادة الرابعة (اذا اختار الجنسية العراقية خلال مدة سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد ، الا اذا حالت الظروف الصعبة دون ذلك بشرط ان يكون مقيما في العراق اقامة قانونية وقت تقديمه طلب الحصول على الجنسية العراقية) ، كما منحت المادة الخامسة من القانون الصلاحية للوزير المختص ان يعتبر عراقيا من ولد في العراق وبلغ سن الرشد من أب غير عراقي مولود ايضا في العراق (وكان مقيما فيه بصورة اعتيادية وقانونية عند ولادة ولده).

ومن الجدير بالذكر ان الفقرة رابعا من المادة (١٧) من الدستور العراقي جوزت تعدد الجنسية للعراقي ، وجاء نص الفقرة أولا من المادة (١٠) من قانون الجنسية العراقي النافذ منسجما حيث نص على جواز احتفاظ العراقي الذي يكتسب الجنسية الأجنبية بجنسيته العراقية مالم يعلن تحريريا وبإرادته تخليه عن الجنسية العراقية وبقاءه محتفظا بالجنسية الأجنبية .

وكان قانون الاحوال الشخصية قد اشترط في حال نسب ولد كل زوجة الى زوجها بان يمضي على عقد زواجهما اقل من مدة الحمل ، وان يكون التلاقي بين الزوجين ممكنا ، وأن الإقرار بالبنوة ولو كان الرجل في مرض الموت لمجهول النسب يثبت به نسب المقر له اذا كان يولد مثله لمثله ، واذا كان المقر امرأة متزوجة او معتدة فلا يثبت نسب الولد من زوجها الا بتصديقه او بالبينة، وان الإقرار بالنسب في غير البنوة والأبوة والأمومة لا يسري على غير المقر الا بتصديقه.

واعتبر القانون المحاكم الادارية هي المختصة في النظر بالدعاوى الناشئة عن تطبيق احكام قانون الجنسية، وجعل قانون الجنسية النافذ الحق لكل من طالب التجنس أو الوزير المختص إضافة لوظيفته حق الطعن في القرارات الصادرة من المحاكم الادارية أمام المحكمة الاتحادية العليا، والقرارات الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا قرارات باتة وملزمة وفقا لنصوص الدستور والقوانين.

الـثـــورات الـعـربـيـة وغـيـــاب الـبـوصـلـة

■ حسين علي الحمداني

هل تعيش الثورات العربية مرحلة انعدام القيادة ؟ وكيف يمكن أن تكون مسارات الثورات العربية ؟ وهل تجاوزت هذه الثورات مرحلة الخطر؟

يمكننا تسمية الفترة الحالية بأنها فترة الثورات العربية أو عصر الثورات العربية،حيث إن الشعوب العربية تحولت إلى صناعة الديمقراطية بعد أن ظلت عقوداً طويلة لا تنتج سوى ديكتاتوريات بغيضة.

ولعل التضحيات الكبيرة التي قدمتها الشعوب العربية منذ انتفاضة تونس وحتى يومنا هذا جسيمة وكبيرة ولكنها لم تكن تضحيات غير مبررة لكونها أزاحت نظماً استبدادية لا يمكن إزاحتها بسهولة ودون تضحيات .

وهذه التضحيات لشرائح مختلفة من المجتمع جعلت البعض من المفكرين يطلق تسمية الثورة الشعبية،وهذا ما يجعلنا نفكر ملياً بنوع الثورات التي قامت بها الشعوب العربية.

الثورات ثلاثة أنواع:ثورة تحصد شهداءها وتبني بذكراهم تاريخها الجديد وتسير نحو المستقبل المشرق،وثورة تأكل أبناءها وتطحن رموزها فتضيّع مستقبلها،وثورة تنتج الشهداء، وتمنح ثمارها للآخرين من الذين عادة ما يقفزون لهرم السلطة من جديد تحت مسميات عديدة وهويات جديدة وأيديولوجيات ظلوا يتنقلون في ما بينها حسب ما تقتضيه مصالحهم .

ووفق هذه التوصيفات فإن ما يحدث الآن في مصر وتونس في مرحلة ما بعد إزاحة النظامين يمثل قمة القفز على الثورتين من خلال بروز تيارات وقوى وشخصيات تحاول جاهدة توظيف الحدث الثوري الشعبي لها من خلال ما تخطط له في جر الشارعين المصري والتونسي معا للتصادم والتناحر والتقاطع، فوجدنا في مصر مثلاً التناحر الطائفي بين الأقباط والمسلمين ورغم إن هذا التناحر ليس وليد اللحظة الحالية ولكن نجد بأن إثارته في الوقت الحاضر لا يصب بالتأكيد في المصلحة الوطنية للمصريين،وحتى محاكمة رموز النظام السابق في مصر تحت وطأة ضغط الشارع الشعبي لا يمكن أن تكون هي المخرج الحقيقي للأزمة التي تعيشها مصر والحال ينطبق أيضاً على تونس التي تراجعت وارداتها الاقتصادية بنسبة ٥١٪ في الأشهر المنصرمة نتيجة هروب السياح والاستثمارات السياحية معا،فضلاً عن تعطيل الكثير من المرافق العامة .

ومن يتابع سير الأحداث وتسلسلها الزمني في مصر ويقارنها بما كان سائداً في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سيجد بأن هنالك تشابهاً كبيراً جداً في التعامل مع التحولات الديمقراطية المطلوبة وما يصاحبها من تحولات اجتماعية واقتصادية ولكن ما يختلف به العراق عن تونس ومصر يتمثل بتوفر الموارد المالية نتيجة استمرار تدفق النفط مهما كانت كميته التي من شأنها أن تدعم أي تحول ديمقراطي منشود وتوفر على الأقل موارد تشغيلية تؤمن رواتب الموظفين بشكل أو بآخر.

لهذا نجد اليوم بأن شعب تونس ومصر يعانيان البطالة التي تتفاقم وفرص العمل تتضاءل وميكانيزمات الاقتصاد تزداد هشاشة، ورأس المال يكشف عن جبنه اللامحدود عبر هروبه للخارج خاصة وإن أحدث التقارير الاقتصادية تؤكد بأن أكبر مشكلة تواجه اقتصاد تونس ومصر يتمثل بهروب رأس المال، والسياسة تتحول إلى خبز يومي يقتات منه المتحزبون، ويلفظه الفقراء رغم حاجتهم إليه، ويتعقد الوضع الأمني الهش والذي يهتز من (هبة ريح) أياً كان مصدرها حتى وإن كانت شائعة، وهذا ما يجعل المواطن هناك يعيش حالة ضبابية للمستقبل الذي ينتظره .

وتبقى الأسئلة وحدها تغذي مخيلة الشعب ولا تجد من يجيب عليها سواء من الحكومة الانتقالية في كلا البلدين أو من العسكر الذي تعهد بحماية الثورة أو من الأحزاب التي تتطلع بشراهة للقفز على السلطة أو حتى من الإعلام الذي تكاثر وتناسل لدرجة بات غير قادر على إثبات مرجعيته هل هو مع الثورة أم في منطقة اللاقرار؟

ويزداد الغموض غموضاً آخر حين يتم تأجيل الانتخابات وكأن الغاية المرجوة إبقاء الحال على ما هو عليه حتى إشعار آخر، هل هو الخوف من الديمقراطية أم اعتراف ضمني بأن الشعب غير مهيأ لأداء المهمة الديمقراطية أم إن الأحزاب بكل مشاربها لم تستعد بعد لتجربة جديدة كهذه ؟

وهل يعني هذا بأن الثورات العربية تعيش مرحلة التخبط وقد تفشل في إدارة الدولة وفق مفاهيم الديمقراطية التي قامت من أجلها ؟ لكن الهاجس الأكبر الذي ينتاب المواطن العربي يكمن بأن الأحزاب الموجودة في الساحة الآن سواء في مصر أو تونس هل قادرة على أن تكون أحزاباً وطنية أم سنجدها تعزف على وتر الهويات الثانوية وقد تقود البلدين معاً لحالة من التناحر الطائفي والجهوي والمناطقي من أجل أن تحقق هذه الأحزاب مصالحها الضيقة جداً والتي لا تتعدى كرسياً ومقعداً في البرلمان والحكومة؟

هذه المخاوف تؤرق أبناء تونس ومصر وهم يرون حالة الهستريا والتشظي التي تعيشها النخب السياسية وحجم التقاطعات الكبيرة في ما بينها في مختلف المجالات.

ثم هنالك ما هو أخطر من هذا وذاك ويتمثل كما قلنا بالعزف على وتر الطائفية سوى داخل الدين الواحد كما حصل بتصريح الدكتور والمؤرخ التونسي محمد الطالبي ضد الرسول الأكرم وصحابته، هذا التصريح الذي لا يمكن لنا أن ندرجه ضمن حرية التعبير والرأي، أو الحق في التفكير،بقدر ما انه يمثل عود كبريت في بلد قابل للاشتعال في أية لحظة،وبالتالي فإن تصريحات كهذه من شأنها أن تمهد الطريق لحرب أهلية وطوفان كبير تظل تأثيراته باقية لعقود قادمة. لهذا يمكننا أن نقول بأن الثورات العربية ما زالت تحدق بها الأخطار الداخلية منها والخارجية ولا يمكن أن تتجاوزها ما لم تكن هنالك أحزاب وطنية صادقة غايتها الأساسية الحفاظ على انجازات الشعب بالدرجة الأولى .

تـــطـــوّر الـــنـــظـــم الإداريـــــــة

■ صبيح الحافظ

كان للطفرة الكبيرة التي عمت النظم الإدارية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والمتطلبات اللانهائية التي عمت العالم في الأعوام الأخيرة في العقد السادس والسابع من القرن الماضي نتيجة للتزايد السكاني الرهيب أثر بالغ على تطور المنظمات الصناعية والتكوين الإداري والتنظيمي للشركات والمنشآت الصناعية على وجه العموم ،فقد ازداد تنظيم المنشأة تعقيداً بسبب التداخل الكبير بين أقسامها المختلفة ،الأمر الذي اوجد ضرورة ملحة لاستحداث أبعاد جديدة في الإدارة الحديثة ، ويمكن القول بدون مبالغة كبيرة إن أهم ما استحدث من أبعاد في الإدارة العلمية الحديثة وأكثرها دقة وفائدة كان تصميم وإدخال نظم متقدمة للمعلومات الإدارية بما تشمله من أساليب وإجراءات حفظ واسترجاع وتداول واتصال

ولقد كان للتكنولوجيا الحديثة التي استحدثت في مجال المعلومات فضلها الكبير في إمكانية تصميم النظم المعقدة وتنفيذها بكفاءة عالية ، فالحاسب الالكتروني وهو الجهاز الرئيس الذي تعتمد عليه نظم المعلومات الإدارية الحديثة بقدراته الهائلة وسرعته المذهلة قد ادخل الإدارة في عصر جديد وجعل منها عملاً علمياً مبنياً على حقائق وتقديرات الموقف.

وتعد الفترة التي دخلت فيها الآلة إلى ميدان العمل جنباً إلى جنب مع الإنسان في أوائل القرن الثامن عشر قد أطلق عليها فترة الثورة الصناعية فذلك لأنها كانت قد أحدثت تغييراً جذرياً في أداء الإنسان وقفزت بمعدلاته قفزة هائلة أثرت على الصناعة والإدارة تأثيراً ثورياً ما جعلنا نطلق عليها اسم الثورة الصناعية وذلك بالرغم من ضآلة هذا الأثر إذا قيس بالأثر الذي أحدثه الحاسب الالكتروني في معدلات الأداء وفي سرعة الانجاز والقدرات الفائقة التي يمتاز بها هذا الجهاز رغم حداثة العهد بعالم الحاسبات الالكترونية ،فالحاسب الالكتروني يستطيع أن ينجز ما يقدمه له الإنسان بسرعة قد تفوق سرعة الإنسان عند استخدامه الآلة الحاسبة العادية بمقدار ملايين المرات ، إضافة إلى قدرة الحاسب الالكتروني على تخزين قدر هائل من البيانات والمعلومات واسترجاعها في لمح البصر عند طلبها مبوبة ومرتبة بالصورة التي يطلبها المدير ، بل يقوم بعمليات تحليل واستخلاص واستنباط النتائج المختلفة التي تلزم المدير ا تخاذ قراراته ، كل ذلك في زمن لا يتعدى الثانية الواحدة.

والنوع الآخر من التكنولوجيا التي استحدثت في مجال المعلومات وحفظها هو المصغرات الفلمية وهي وسائل لتسجيل المعلومات وحفظها وتوثيقها بعد تصوير الوثائق الورقية التي تحملها مصغرة على أفلام مختلفة القياسات أو على شرائح صغيرة تعرف باسم المايكروفيش.

وبذلك أمكن حل مشكلة الفراغ اللازم لحفظ الوثائق بأشكالها حلاً جذرياً باستخدام وسائل الحفظ الالكترونية للمعلومات ووسائل الحفظ المايكروفلمية إضافة إلى المميزات التي ذكرناها فإنها توفر أمناً كبيراً للمعلومات إذ انه من الممكن الاحتفاظ بنسخ إضافية من هذه المعلومات في أماكن بديلة يرجع إليها إذا حدث تلف لوسائل حفظ المعلومات المتداولة.

وعندما أدخلت هذه النظم الحديثة للمعلومات مجال الإدارة أحدثت بها تطوراً شاملاً في جميع الأساليب والقواعد والطرق المتبعة ، وتتلخص أهم مظاهر هذا التغيير في النواحي الآتية:

أصبحت وظائف التخطيط والمتابعة تعتمد بدرجة متزايدة على نظم المعلومات الالكترونية،فان عملية اتخاذ القرارات أصبحت مبنية بدرجة كبيرة على المعلومات التي تتناسب بين المراكز المختلفة التي تشترك في اتخاذ القرارات ، فلم يعد الأمر قراراً فردياً بل هو سلسلة من القرارات تخرج من مراكز مختلفة بين إدارات وأنشطة العمل بالإدارة.

لقد تغيرت المؤسسة وتغيرت هياكلها التنظيمية لكي تستوعب التكنولوجية الحديثة في المعلومات، فقد أصبح أسلوب العمل بها وترتيب وتنسيق مواردها يعتمد على أسلوب الاقتراب المنظومي.

لقد تغير الأسلوب الفني لإدارة أنشطة العمل المختلفة، فان التسويق والإدارة المالية والتصنيع وبقية مراكز العمل المختلفة بالمؤسسة قد أصبحت تعتمد في تخطيطها ومتابعتها على نظم للمعلومات الإدارية صممت خصيصاً لكي تسهل عملية اتخاذ القرارات ومتابعة مراحل التنفيذ المختلفة بين إدارات العمل في المنطقة او المنشأة.

من ذلك يتضح ان المعلومات أصبحت الآن اخطر قضية من قضايا هذا العصر فهي تدخل في حياتنا اليومية وتدخل في قراراتنا وتدخل في أعمالنا المختلفة سواء في مراحل التخطيط او مراحل المتابعة أو تصحيح المسارات وغيرها من القرارات.